ISSN: 2732-3781

الإصدار السادس – العدد الأول
2025 – 7 – 9

بحث بعنوان

دراسة ميدانية عن نظام الوزن والرقابة وآلية عمل القبان في تنظيم حركة البضائع داخل أسواق الخضار والفواكه المركزية

إعداد

عماد يوسف سليمان الرماضين

مشرف قبان

مديرية سوق الخضار والفواكه المركزي

بلدية الزرقاء

2025

المستخلص

تتناول هذه الدراسة الدور المحوري لنظام القبان البلدي في سوق الخضار المركزي بعمّان، باعتباره أداة رئيسية لتنظيم حركة البضائع، وتحصيل الرسوم البلدية، وجمع البيانات الإحصائية. تحلل الدراسة الإجراءات التشغيلية لعملية الوزن والتسجيل المحوسبة، وهيكل الرسوم المطبق على مختلف أصناف المنتجات، ونظام العمل بالورديات لضمان استمرارية العمل على مدار الساعة. كما تستعرض آليات الرقابة والتدقيق الميداني التي تهدف إلى ضمان مطابقة البيانات المسجلة مع الحمولات الفعلية، ودور الكاميرات في تعزيز المتابعة الأمنية. وتسلط الدراسة الضوء على التحديات الرئيسية، وأبرزها الأخطاء المحتملة في إدخال البيانات وأثرها المتسلسل على دقة السجلات المالية والإحصائية، بالإضافة إلى تأثير الضغوط الخارجية مثل العمالة غير النظامية وحلقات التسويق غير الرسمية. وتختتم الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات لتحسين كفاءة النظام، تشمل حلولاً تقنية مثل الربط مع قواعد البيانات الوطنية، وإجرائية كتأسيس وحدات رقابة مشتركة، وصولاً إلى رؤية مستقبلية لتطوير منصة رقمية متكاملة لإدارة السوق.

Abstract

This study examines the pivotal role of the municipal weighbridge (Qabban) system at the Amman Central Vegetable Market, identifying it as a primary instrument for regulating the flow of goods, collecting municipal fees, and gathering statistical data. The study analyzes the operational procedures of the computerized weighing and registration process, the fee structure applied to various produce categories, and the shift-based work system that ensures 24/7 operation. It also reviews the on-site control and auditing mechanisms designed to ensure that registered data matches actual cargo, and the role of surveillance cameras in enhancing security monitoring. The study highlights key challenges, particularly potential data entry errors and their cascading impact on the accuracy of financial and statistical records, as well as the influence of external pressures such as informal labor and unofficial marketing rings. The study concludes by offering a set of recommendations to enhance the system's efficiency. These include technical solutions, such as integration with national databases, and procedural improvements, like establishing joint inspection units, culminating in a future vision for an integrated digital market management platform.

الفصل الأول: المقدمة والإطار التنظيمي للسوق المركزي

1.1. مقدمة حول الأهمية الاستراتيجية لنظام الوزن في سوق الخضار المركزي

يحتل سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه موقعاً حيوياً في قلب منظومة الأمن الغذائي في المملكة الأردنية الهاشمية. فهو لا يمثل مجرد مساحة تجارية، بل هو الشريان الحيوي الذي يربط آلاف المنتجين والمزارعين من مختلف أنحاء المملكة بشبكة واسعة من التجار والوسطاء وتجار التجزئة، وصولاً إلى المستهلك النهائي . في هذا النظام المعقد، يبرز نظام القبان البلدي عند مداخل السوق كنقطة ارتكاز محورية، تتجاوز وظيفته الظاهرية المتمثلة في وزن حمولات المركبات.

إن القبان البلدي هو بوابة التحكم الأولى، وخط الدفاع الأول لضمان الانضباط والشفافية في حركة البضائع. ومن خلاله، يتم تحويل الشحنات المادية إلى سجلات رقمية، مما يتيح لالبلديات فرض الرسوم البلدية المقررة، وجمع بيانات إحصائية لا تقدر بثمن، وتطبيق الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل السوق بأكمله. وبالتالي، فإن كفاءة ودقة هذا النظام لا تؤثر فقط على الإيرادات المالية للبلدية ، بل تنعكس بشكل مباشر على استقرار الأسعار، وعدالة المنافسة بين التجار، وقدرة الجهات المعنية على التخطيط الاستراتيجي لواحد من أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد.

1.2. الأسس التشريعية: تحليل قانون أسواق الجملة وأنظمة البلديات

يعمل سوق الخضار المركزي ضمن إطار تشريعي محكم يهدف إلى تنظيم جميع جوانب عمله، بدءاً من هيكله الإداري وانتهاءً بآليات البيع والشراء. يستمد هذا الإطار شرعيته بشكل أساسي من "نظام أسواق الجملة للخضار والفواكه "والأنظمة المكملة الخاصة بسوق الجملة المركزي.

تُناط المسؤولية العليا بالإشراف على السوق بـ "لجنة إدارة السوق"، وهي هيئة تتكون من ممثلين عن البلديات، ووزارة الزراعة، واتحاد المزارعين، ونقابات التجار، وغرفة التجارة، وجمعية حماية المستهلك .تتمتع هذه اللجنة بصلاحيات واسعة تشمل الإشراف على إدارة السوق، وتنظيم شؤونه، وتحديد ساعات العمل، ووضع القواعد المنظمة لعمل الوكلاء والدلالين والباعة.

من أبرز المبادئ التي رسختها هذه التشريعات هو حصرية البيع بالجملة داخل أسوار السوق. إذ تنص المواد القانونية بوضوح على أن المنتج البستاني يجب أن يباع بالوزن وعن طريق المزاد العلني داخل السوق .كما يُحظر بيع أي محصول بالجملة ضمن حدود منطقة الأمانة ما لم يكن قد تم شراؤه مسبقاً من السوق المركزي واستوفيت عنه الرسوم المقررة .هذا المبدأ يهدف إلى ضمان خضوع جميع البضائع لنفس الإجراءات الرقابية والمالية، ومنع نشوء أسواق موازية غير خاضعة للتنظيم.

عند تحليل النصوص التشريعية، يظهر تناقض ظاهري بين الأنظمة المختلفة. ففي حين تشير المادة 25 من نظام سوق الجملة المركزي القديم إلى أن الخضار والفواكه التي تباع داخل السوق "تعفى من رسوم القبان والدلالة "، نجد أن المادة 14 من نظام أسواق الجملة الأحدث تفرض رسوماً محددة وواضحة، إما بمبلغ مقطوع عن كل طن أو كنسبة مئوية من قيمة المبيعات .هذا التناقض لا يعكس خللاً، بل هو دليل على تطور الفلسفة التشريعية؛ فالرسوم الحديثة ليست "رسم قبان" بالمعنى التقليدي، بل هي "رسوم بلدية" أو ما يعرف بـ "الباج البلدي"، وهي رسوم شاملة على الخدمة التي يقدمها السوق. ويؤكد هذا التطور أن الأنظمة الأحدث هي المطبقة فعلياً، وأن الهدف تحول من فرض رسم على عملية الوزن بحد ذاتها إلى فرض رسم شامل على استخدام مرافق السوق وتداول البضائع فيه.

1.3. أهداف النظام البلدي للوزن والبيانات

إن نظام الوزن والبيانات الذي يتم تطبيقه عند القبان البلدي لا يهدف فقط إلى تحصيل الإيرادات، بل يسعى لتحقيق مجموعة متكاملة من الأهداف الاستراتيجية التي تخدم كلاً من الأمانة والسوق والمصلحة العامة، ويمكن تصنيفها كالتالي:

- الأهداف المالية :يتمثل الهدف المباشر في تحصيل الرسوم البلدية التي تشكل مورداً مالياً هاماً للأمانة. تُستخدم هذه الإيرادات لتغطية النفقات التشغيلية للسوق، بما في ذلك تكاليف الصيانة، وأجور الموظفين، وتسديد أي قروض مترتبة على تطوير منشآته، بالإضافة إلى تمويل مشاريع التوسعة المستقبلية وزيادة رأس مال السوق.
- الأهداف التنظيمية :يضمن النظام أن جميع المنتجات الزراعية التي تدخل منطقة الأمانة لغايات البيع بالجملة تمر عبر قناة رسمية واحدة، حيث يتم تسجيلها وتوثيقها ودفع الرسوم المقررة عنها .هذا الإجراء يمنع التهرب من الرسوم، ويحد من التجارة غير المنظمة، ويضمن وجود ساحة منافسة عادلة لجميع التجار والوكلاء الملتزمين بالقانون.
- الأهداف الإحصائية :تشكل البيانات التي يتم جمعها عند القبان (نوع المنتج، وزنه، مصدره) قاعدة بيانات ضخمة وذات أهمية استراتيجية. هذه البيانات تمكن الأمانة والجهات الحكومية الأخرى، كوزارة الزراعة، من إجراء دراسات دقيقة حول حجم الإنتاج المحلي والمستورد، وتتبع تدفقات السلع، وتحليل اتجاهات السوق، مما يدعم عمليات التخطيط الزراعي والتسويقي على المستوى الوطني.

- الأهداف الرقابية :إن بيان الدخول الذي يصدره نظام القبان لكل مركبة هو بمثابة شهادة ميلاد لكل شحنة تدخل السوق. هذا البيان يخلق سجلاً رسمياً وموثقاً يمكن للفرق الرقابية استخدامه لاحقاً كنقطة مرجعية للتحقق من التزام التاجر بالأنظمة، ومطابقة نوع وكمية البضاعة، وتدقيق عمليات البيع التي تتم داخل السوق.

إن نقطة القبان، رغم بساطتها الظاهرية، هي في الحقيقة بوتقة تتلاقى فيها مصالح متعددة ومتباينة: المزارع الذي يسعى لأفضل سعر، والوكيل الذي يهدف لتعظيم عمولته ، وتاجر التجزئة الذي يبحث عن أقل تكلفة، والأمانة التي تسعى لتحقيق الإيرادات وفرض النظام .البيانات التي تُسجل في هذه النقطة تؤثر مباشرة على النتيجة المالية لجميع هذه الأطراف. لذا، فإن أي خلل أو ثغرة في نظام القبان لا يعتبر مجرد مشكلة تشغيلية، بل هو نقطة ضعف استراتيجية يمكن استغلالها لتحقيق مكاسب لطرف على حساب الآخرين، مما يقوض أهداف النظام بأكمله.

الفصل الثاني: آلية عمل القبان البلدي: تحليل إجرائي

2.1. إجراءات توزين المركبات وإدخال البيانات الأولية

تتميز عملية تسجيل البضائع عند بوابة سوق الخضار المركزي بالكفاءة والسرعة، حيث تم الانتقال إلى نظام محوسب بالكامل يهدف إلى تسهيل تدفق المركبات وتقليل فترات الانتظار. تستغرق العملية الإجمالية لكل مركبة ما بين 3 إلى 5 دقائق فقط، وتتبع سلسلة من الخطوات المحددة بدقة لضمان توثيق كل حمولة تدخل السوق. كما هو موضح في الصور:

7190
Kg
بطاقة قبان
رقم العملية
507785
التاريخ
05/07/2025
الساعة
5:41:03 PM
الوزن
7190
كغم
رقم الشاحنة
الوزن القائم
7190
الوزن الفارغ
3020
الوزن الصافي
4170
تاريخ الاعتماد
06/04/2024
طريقة الاعتماد
توزين
مأمور القبان
يحيى عدالرزاق

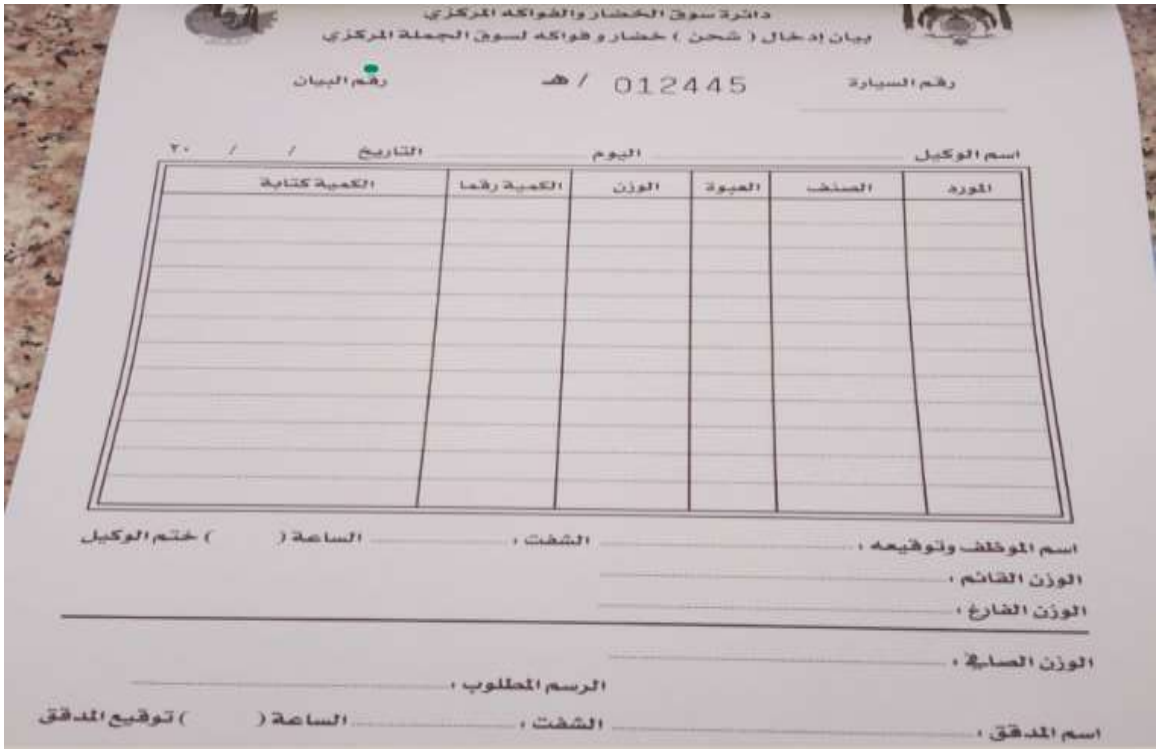
دائرة سوق الخضار والفواكه المركزي
بيان إدخال (شحن) خضار و فواكه لسوق الجملة المركزي
رقم البيان
رقم السيارة
012445 / هـ
اسم الوكيل
اليوم
التاريخ
٢٠
الكمية كتابة
الكمية رقما
الوزن
العبوة
الصنف
المورد
اسم الموظف وتوقيعه :
الشفت :
الساعة (
) ختم الوكيل
الوزن القائم :
الوزن الفارغ :
الوزن الصافي :
الرسم المطلوب :
اسم المدقق :
الشفت :
الساعة (
) توقيع المدقق

عند وصول المركبة المحملة بالبضائع إلى بوابة السوق، يتم توجيهها إلى ميزان القبان. يقوم موظف الأمانة المسؤول بتسجيل وزن المركبة الإجمالي. بعد ذلك، تبدأ عملية إدخال البيانات الأساسية للشحنة في النظام المحوسب. هذه العملية حيوية وتتطلب دقة عالية، حيث يتم بناءً على مدخلاتها إصدار "بيان دخول" رسمي، وهو الوثيقة المرجعية التي ترافق الشحنة طوال فترة وجودها في السوق. يتضمن هذا البيان مجموعة من المعلومات الأساسية:

- اسم الوسيط (تاجر الجملة) :يتم تحديد اسم المحل أو الوكيل الذي سيتم تسليم البضاعة إليه لبيعها في المزاد.
- اسم صاحب البضاعة :يتم تسجيل اسم المزارع أو المورد الذي يملك الشحنة.
- رقم السيارة :يتم إدخال رقم لوحة المركبة.
- وقت وتاريخ الدخول :يقوم النظام بتسجيل الوقت والتاريخ تلقائياً.
- معلومات الحمولة :يتم تفصيل محتويات الشحنة، بما في ذلك الصنف (مثل طماطم، خيار، تفاح)، والكمية المقدرة، ونوع العبوة المستخدمة، والوزن الصافي للحمولة (بعد طرح وزن المركبة الفارغ).

- مصدر توريد البضاعة :يتم تحديد المنطقة أو المحافظة التي تم شحن البضاعة منها.

بمجرد اكتمال إدخال هذه البيانات، يقوم النظام بطباعة بيان الدخول وتسليمه للسائق. يعتبر هذا البيان بمثابة تصريح لدخول السوق والتوجه إلى ساحة الوسيط المحدد، وهو الرابط المادي الذي يربط الشحنة الفعلية بالسجل الرقمي الذي تم إنشاؤه في قاعدة بيانات الأمانة.

2.2. آلية إدخال البيانات: مقارنة بين الأنظمة اليدوية والإلكترونية

يمثل النظام المحوسب الحالي نقلة نوعية مقارنة بالأنظمة اليدوية التي كانت سائدة في الماضي. فالنظام الإلكتروني يوفر مزايا واضحة تتمثل في السرعة الفائقة في إنجاز المعاملات، مما يمنع تكدس المركبات عند المداخل، خاصة في أوقات الذروة. كما أنه يقلل بشكل كبير من الأخطاء البشرية التي كانت شائعة في عمليات التسجيل اليدوي، مثل أخطاء النسخ أو القراءة. والأهم من ذلك، أنه يوفر قاعدة بيانات مركزية ومحدثة بشكل فوري، يمكن للإدارات المختلفة في الأمانة (مثل الإدارة المالية والرقابة) الوصول إليها لاتخاذ القرارات وإجراء التدقيق اللازم.

على الرغم من الاعتماد الكامل على النظام الإلكتروني، فمن المنطقي استنتاج وجود إجراءات يدوية بديلة كخطة طوارئ. في حالة حدوث عطل فني في النظام أو انقطاع في الشبكة، لا يمكن أن يتوقف عمل السوق. في مثل هذه الحالات، يتم اللجوء إلى سجلات يدوية مؤقتة يتم ترحيل بياناتها إلى النظام الإلكتروني لاحقاً عند عودة الخدمة. كما أن الإدخال اليدوي قد يكون ضرورياً للتعامل مع حالات خاصة، مثل المركبات الزراعية التي قد لا تحمل لوحات تسجيل رسمية. ومع ذلك، فإن العودة المؤقتة للإدخال اليدوي تحمل معها مخاطر،

بما في ذلك بطء الإجراءات، وزيادة احتمالية وقوع أخطاء في البيانات، وصعوبة إجراء عمليات التحقق والتدقيق الفوري.

2.3. التحقق من بيانات المركبة والبضاعة المحمّلة

في المرحلة الأولى عند بوابة القبان، تعتمد عملية التحقق بشكل أساسي على ما يصرح به السائق أو صاحب البضاعة. يقوم موظف القبان بإدخال البيانات كما تُقدَّم إليه، مع إجراء مطابقة بصرية سريعة وأساسية للتأكد من أن نوع البضاعة الظاهر يتوافق بشكل عام مع ما تم التصريح به .إن تصميم العملية يركز على الإنتاجية العالية وسرعة إدخال المركبات، مما يعني أن التحقق المعمق والتدقيق الميداني المفصل لا يتمان عند هذه النقطة.

هذه الآلية تضع عبئاً كبيراً على دقة الإدخال الأولي. فالنظام بأكمله، بما في ذلك الحسابات المالية والبيانات الإحصائية، مبني على صحة هذه البيانات الأولية. أي خطأ أو تلاعب في هذه المرحلة ينتقل عبر جميع المراحل اللاحقة، مما يجعل من الصعب تصحيحه لاحقاً. لذلك، فإن أمانة ونزاهة المصرح بالمعلومات، ويقظة ودقة موظف القبان، هما صمام الأمان الأول لسلامة النظام بأكمله.

2.4. اعتماد أرقام المركبات غير المسجلة

تمثل المركبات التي تصل إلى السوق بدون لوحات تسجيل رسمية، مثل بعض المركبات الزراعية أو القادمة من مناطق بعيدة، تحدياً خاصاً لنظام يعتمد على رقم المركبة كمعرّف أساسي. على الرغم من أن المواد البحثية لا توفر تفاصيل مباشرة حول الإجراء المتبع، يمكن استنتاج وتصميم آلية منطقية للتعامل مع هذه الحالات لضمان عدم وجود ثغرات في النظام.

الإجراء المقترح أو المستنتج للتعامل مع هذه المركبات يتضمن الخطوات التالية:

1. إنشاء معرّف مؤقت :يقوم نظام القبان بإنشاء رقم مرجعي فريد للمركبة، صالح فقط لهذه الزيارة المحددة. هذا الرقم يعمل كبديل مؤقت لرقم اللوحة الرسمي.

2. ربط المعرّف بهوية المالك :يتم ربط هذا الرقم المرجعي بشكل صارم ببيانات المزارع أو التاجر المسؤول عن الشحنة. يتطلب ذلك من الموظف الحصول على وثائق تعريف شخصية رسمية من صاحب البضاعة (مثل الهوية الشخصية أو رخصة القيادة) وتسجيل بياناتها في النظام، على غرار الممارسات المتبعة في أسواق أخرى لضمان التتبع.

3. التوثيق البصري :كإجراء أمني إضافي، يمكن التقاط صورة رقمية للمركبة، وللسائق، وللبضاعة، وربط هذه الصور بالسجل الرقمي للمعاملة. هذا التوثيق البصري يوفر دليلاً إضافياً يمكن الرجوع إليه في حال نشوء أي خلاف أو الحاجة للتحقيق.

تضمن هذه الإجراءات عدم وجود "ثقب أسود" في البيانات، وتحافظ على مبدأ المساءلة لكل حمولة تدخل السوق، بغض النظر عما إذا كانت المركبة مسجلة رسمياً أم لا، وتمنع استخدام مركبات مجهولة للتهرب من الرقابة أو الرسوم.

الفصل الثالث: آليات الرقابة والتدقيق

3.1. الرقابة على البيانات والتدقيق الميداني

لا تقتصر عملية الرقابة في سوق الخضار المركزي على الإجراءات المتخذة عند بوابة القبان، بل هي عملية ديناميكية ومستمرة تمتد لتشمل جميع ساحات ومرافق السوق. تشير الأدلة إلى وجود بنية رقابية متعددة الأطراف، حيث تتواجد فرق تفتيش ميدانية من جهات مختلفة، لكل منها مهامها المحددة.

تعتبر فرق البلديات هي خط الرقابة الأساسي داخل السوق، حيث يقوم موظفوها بمراقبة عمليات البيع بالمزاد العلني والإشراف على تطبيق أنظمة السوق .إلى جانب ذلك، تنفذ جهات حكومية أخرى حملات تفتيشية متخصصة. فوزارة العمل، على سبيل المثال، تقوم بحملات لضبط العمالة الوافدة المخالفة التي تمارس أعمال الوساطة والبيع بشكل غير قانوني، وذلك استجابة لشكاوى أو كجزء من إجراءات روتينية .كما تنظم وزارة التنمية الاجتماعية حملات دورية، قد تصل إلى ثلاث مرات أسبوعياً، لمواجهة ظاهرة التسول والسرقات التي يقوم بها بعض الأحداث والمتسولين داخل السوق .هذا التعدد في الجهات الرقابية، رغم أهميته، يطرح تساؤلات حول مدى التنسيق بينها لضمان رقابة شاملة ومتكاملة بدلاً من أن تكون مجرد ردود أفعال متفرقة.

3.2. التحقق من مطابقة الصنف ووزن الحمولة

يمثل التحقق الميداني من مطابقة البضائع للبيانات المسجلة في "بيان الدخول" حلقة التدقيق الأهم لضمان سلامة الإجراءات المالية. فبعد دخول المركبة إلى ساحات البيع، يحق لموظفي الأمانة إجراء عمليات فحص عشوائية أو موجهة للشحنات. تركز هذه العمليات على نقطتين أساسيتين:

- مطابقة الصنف: الهدف من هذا التحقق هو منع التهرب من الرسوم. على سبيل المثال، قد يعمد البعض إلى تسجيل حمولة من الفواكه (التي تخضع لرسم أعلى قدره 15 ديناراً للطن) على أنها حمولة خضار (تخضع لرسم أقل قدره 10 دنانير للطن). يقوم المفتش بمقارنة الحمولة الفعلية على أرض الواقع بما هو مسجل في بيان الدخول، وفي حال اكتشاف أي تلاعب، يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- مطابقة الوزن: بينما يتم تحديد الوزن بدقة عند الدخول عبر القبان، يمكن أن تحدث أشكال أخرى من التلاعب لاحقاً. على سبيل المثال، قد يقوم الوكيل ببيع كمية أكبر من المسجلة رسمياً وتسوية الفارق نقداً مع المزارع خارج السجلات الرسمية. يمكن للرقابة الميدانية اكتشاف مثل هذا التلاعب من خلال مقارنة كشوفات البيع النهائية التي يقدمها الوكيل للإدارة المالية مع الوزن الأصلي المسجل في بيان الدخول. أي فروقات كبيرة وغير مبررة تستدعي التحقيق.

3.3. تدقيق بيانات الموظف بشكل دوري

تعد الحوكمة الداخلية والرقابة على أداء الموظفين، خاصة أولئك الذين يعملون على نظام القبان، جزءاً لا يتجزأ من منظومة الرقابة الشاملة. توفر البلديات بنية تحتية تقنية، تشمل بوابات إلكترونية للموظفين وأنظمة متقدمة للموارد البشرية، تتيح تتبع الأداء وإدارة الصلاحيات بشكل فعال .للحفاظ على نزاهة النظام، يجب تطبيق إجراءات تدقيق دورية على الموظفين، تشمل ما يلي:-

1. مراجعة سجلات النظام :يجب تحليل سجلات الدخول والخروج للموظفين على نظام القبان لتحديد أي نشاط يتم خارج ساعات العمل الرسمية أو أي تعديلات غير مبررة على البيانات.

2. تحليل أنماط الإدخال :يمكن للتحليل الإحصائي للبيانات التي أدخلها كل موظف على حدة أن يكشف عن أنماط متكررة من الأخطاء (قد تشير إلى الإهمال أو الحاجة للتدريب) أو تعديلات مشبوهة (مثل تصنيف خاطئ متكرر لأنواع معينة من البضائع) قد تشير إلى تواطؤ.

3. إدارة الصلاحيات :يجب التأكد من أن صلاحيات الوصول إلى نظام القبان وتعديل بياناته تقتصر بشكل صارم على الموظفين المناوبين والمخولين فقط، لمنع أي تلاعب أو تعديلات غير مصرح بها.

3.4. المتابعة التقنية والأمنية: مراقبة العمل بالكاميرات

كجزء من جهودها لتحديث السوق وتعزيز الرقابة، شرعت البلديات في تنفيذ مشروع لتركيب كاميرات مراقبة حديثة، ثابتة ومتحركة، عند مداخل السوق وفي نقاط استراتيجية أخرى داخله .تتجاوز أهداف هذا المشروع مجرد الجانب الأمني لتصبح أداة رقابية فعالة.

- الأهداف المعلنة: الهدف الأساسي هو حماية السوق، والتجار، والمواطنين، ومنع السرقات المنظمة والعبث بالبضائع، وهي مشاكل متكررة تمثل تحدياً كبيراً لإدارة السوق.
- الاستخدام الرقابي: يمكن توظيف هذه الكاميرات لتعزيز آليات التدقيق والرقابة بعدة طرق:
  - التحقق من هوية المركبات :يمكن استخدام تسجيلات الكاميرات لمطابقة أرقام لوحات المركبات التي دخلت في وقت معين مع الأرقام التي تم إدخالها يدوياً في نظام القبان، مما يكشف أي أخطاء أو تلاعب متعمد.

- مراقبة أداء الموظفين :توفر الكاميرات وسيلة لمراقبة التزام موظفي القبان بالإجراءات المعتمدة، ورصد أي سلوك غير اعتيادي.
- دليل إثبات :في حال وجود نزاعات حول هوية مركبة، أو وقت دخولها، أو حتى طبيعة حمولتها، توفر التسجيلات المرئية دليلاً قاطعاً لحل هذه النزاعات.

إن تركيب هذه الكاميرات ليس مشروعاً معزولاً، بل هو جزء من استراتيجية أوسع لالبلديات لزيادة السلامة المرورية والرقابة الرقمية في مختلف أنحاء العاصمة ، مما يضع جهود الرقابة في السوق المركزي ضمن سياق استراتيجي أشمل يهدف إلى تحديث الإدارة الحضرية. ومع ذلك، فإن فعالية هذه التكنولوجيا تظل مرهونة بمدى تكاملها مع الأنظمة الأخرى؛ فبدون ربط استباقي بين بيانات الفيديو وبيانات المعاملات، تظل الكاميرات أداة رد فعلية للتحقيق بعد وقوع الحادث، بدلاً من أن تكون أداة رقابة استباقية تمنع وقوعه.

الفصل الرابع: الإدارة الاقتصادية والتشغيلية

4.1. تصنيف البضائع وتسعير الباج البلدي

تعتمد الإدارة المالية لسوق الخضار المركزي على هيكل رسوم دقيق، يُعرف بـ "الباج البلدي"، والذي يتم تحديده بناءً على تصنيف المنتج الوارد إلى السوق. هذا التصنيف يؤثر بشكل مباشر على قيمة الرسم المستحق، ويتطلب آليات تحصيل ورقابة مختلفة لكل فئة. يستند هيكل الرسوم الحالي إلى أحكام "نظام أسواق الجملة للخضار والفواكه "والممارسات التشغيلية المتبعة في السوق.

يمكن تلخيص فئات الرسوم الرئيسية كالتالي:

- تسعيرة الورقيات والنباتات الطبية والعطرية :لهذه الفئة، يتم استيفاء رسم بنسبة مئوية تبلغ 4%من القيمة الحقيقية للبيع. هذه الآلية تتطلب إجراءً رقابياً إضافياً، حيث يجب على موظف من البلديات حضور المزاد العلني لهذه الأصناف وتسجيل أسعار البيع الفعلية لتحديد القيمة الإجمالية التي سيتم احتساب النسبة عليها.
- تسعيرة الخضار: يتم استيفاء رسم مقطوع قدره 10 دنانير عن كل طن من الخضروات التي تدخل السوق. هذا الرسم يعتمد على الوزن فقط، مما يجعل عملية حسابه مباشرة عند بوابة القبان.
- تسعيرة الفواكه: يتم استيفاء رسم مقطوع أعلى من الخضروات، حيث يبلغ 15 ديناراً عن كل طن. هذا الفارق في الرسوم هو ما يخلق حافزاً للتلاعب في تصنيف البضائع عند التسجيل.
- تسعيرة الموز: نظراً لطبيعته الخاصة التي تتطلب التخمير والإنضاج، يتم التعامل مع الموز بشكل مختلف. حيث يقوم صاحب المخمر (وسيط الموز) بدفع الرسوم المترتبة على بضاعته بشكل فوري ونقدي عند بوابة السوق مقابل إيصال مالي، بدلاً من الانتظار لمرحلة ما بعد البيع.

إن هذا الهيكل المزدوج للرسوم (مقطوع بالطن لبعض الأصناف، ونسبة من القيمة لأصناف أخرى) يفرض على إدارة السوق تطبيق آليات رقابة مختلفة. فبينما يتطلب الرسم المقطوع دقة في الوزن عند المدخل فقط، يتطلب الرسم النسبي رقابة ميدانية مكثفة وموظفين لحضور المزادات، مما يجعله أكثر عرضة للتواطؤ بين البائع والمشتري لخفض السعر المعلن والتهرب من جزء من الرسم.

ISSN: 2732-3781

الجدول 4.1: هيكل الرسوم البلدية (الباج) في سوق الخضار المركزي

فئة المنتج	أساس حساب الرسم	قيمة الرسم	آلية التحصيل
الخضروات	بالطن	10دنانير / طن	عند الدخول بناءً على الوزن
الفواكه	بالطن	15ديناراً / طن	عند الدخول بناءً على الوزن
الورقيات والنباتات الطبية والعطرية	نسبة من القيمة	4%من قيمة البيع	بعد البيع بناءً على السعر المسجل في المزاد
الموز	بالطن (أو حسب الاتفاق)	رسم محدد	فوري ونقدي عند الدخول من قبل وسيط الموز

4.2. تنظيم العمل في قبان السوق: نظام الورديات الأربع

يعمل سوق الخضار المركزي على مدار الساعة دون توقف، وهو ما يفرض ضرورة وجود نظام عمل مرن يضمن استمرارية العمليات الحيوية في جميع الأوقات. تشير المعلومات إلى أن إدارة السوق توظف عدداً كبيراً من الموظفين الذين يعملون على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع ، مما يستدعي بالضرورة تطبيق نظام ورديات. وبناءً على تحليل طبيعة العمل في السوق، يمكن استنتاج أن العمل منظم في أربع ورديات (شفتات)، لكل منها مهامها وتركيزها الخاص لضمان تغطية جميع مراحل دورة العمل اليومية.

- شفت المساء المتأخر والليل (مثال: من 10 مساءً إلى 4 فجراً):

  - المهمة الرئيسية :استقبال وتسجيل المركبات. تعتبر هذه الفترة هي وقت الذروة لوصول الشاحنات المحملة بالمنتجات الطازجة من المزارع في مختلف أنحاء المملكة.

  - التركيز :ينصب التركيز الأساسي لموظفي هذه الوردية على السرعة والدقة في عملية وزن المركبات وإدخال بياناتها في نظام القبان المحوسب لضمان تدفق سلس ومنع الازدحام عند المداخل.

- شفت الفجر والصباح الباكر (مثال: من 4 فجراً إلى 10 صباحاً):

  - المهمة الرئيسية :التدقيق والمراقبة الميدانية. مع بزوغ الفجر، تبدأ الحركة التجارية الفعلية داخل السوق، حيث تنطلق المزادات العلنية.

  - التركيز :يتغير دور موظفي الأمانة في هذه الوردية من الإدخال إلى المراقبة. حيث يتوجب عليهم التواجد في ساحات البيع لتسجيل أسعار المنتجات التي تخضع لرسوم الـ 4%، والتحقق من مطابقة البضائع المعروضة للبيع مع بيانات الدخول، ومراقبة التزام الدلالين والوكلاء بقواعد المزاد.

- شفت الصباح المتأخر والظهيرة (مثال: من 10 صباحاً إلى 4 عصراً):

  - المهمة الرئيسية :التسويات المالية ومعالجة البيانات. بعد انتهاء ذروة المزادات، تبدأ العمليات الإدارية والمالية.

- التركيز :يقوم القسم المالي في إدارة السوق خلال هذه الفترة بتجميع كشوفات البيع اليومية من جميع الوسطاء، وحساب الرسوم النهائية المستحقة على كل وسيط، وإصدار الإشعارات والمطالبات المالية اللازمة لتحصيلها.

- شفت العصر والمساء (مثال: من 4 عصراً إلى 10 مساءً):

- المهمة الرئيسية: الإشراف العام والتحضير. تعتبر هذه الفترة هادئة نسبياً من حيث الحركة التجارية.

- التركيز :تستغل هذه الوردية للمتابعة الإدارية العامة، وإجراء عمليات الصيانة الدورية للأنظمة والموازين، وإعداد التقارير، والتحضير لاستقبال وردية الليل التي ستتعامل مع موجة جديدة من الشاحنات القادمة.

إن هذا التقسيم للعمل، رغم ضرورته التشغيلية، يخلق تحدياً يتمثل في ضرورة وجود آلية تواصل وتنسيق فعالة بين الورديات المختلفة. فملاحظة يسجلها موظف الوردية الليلية قد تكون حيوية لعمل المفتش في الوردية الصباحية، وبدون بروتوكول تسليم وتسلم واضح، يمكن أن تضيع المعلومات الهامة، مما يؤدي إلى عدم اتساق في تطبيق الإجراءات الرقابية.

الفصل الخامس: التحديات والملاحظات الميدانية

5.1. أخطاء محتملة في إدخال البيانات وأثرها المتسلسل

يعتمد نظام القبان البلدي بشكل حاسم على دقة البيانات التي يتم إدخالها في المرحلة الأولى عند بوابة السوق. أي خطأ في هذه المرحلة، سواء كان مقصوداً أم غير مقصود، يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من الآثار السلبية التي تقوض أهداف النظام بأكمله. يمكن تصنيف هذه الأخطاء إلى نوعين رئيسيين:

- الأخطاء غير المقصودة :تنشأ هذه الأخطاء نتيجة السهو أو الإهمال البشري، مثل الأخطاء المطبعية في إدخال رقم المركبة أو اسم التاجر، أو اختيار صنف خاطئ من القائمة المنسدلة في النظام بسبب السرعة أو عدم الانتباه.
- الأخطاء المقصودة (التلاعب) :تحدث هذه الأخطاء بنية مسبقة بهدف التهرب من الرسوم أو الأنظمة. من الأمثلة الشائعة على ذلك تسجيل وزن أقل من الوزن الفعلي، أو الأهم من ذلك، تصنيف حمولة من الفواكه (التي تخضع لرسم أعلى) على أنها خضروات (تخضع لرسم أقل) للاستفادة من فارق الرسوم.

إن أثر هذه الأخطاء لا يقتصر على المعاملة نفسها، بل يمتد بشكل متسلسل عبر النظام:

- خطأ في رقم المركبة :يجعل من المستحيل تقريباً تتبع الشحنة داخل السوق أو الرجوع إليها في حال الحاجة للتحقيق أو التدقيق.

- خطأ في اسم التاجر/الوسيط :يؤدي إلى إصدار مطالبة مالية للشخص الخطأ، مما يعقد عمليات التحصيل المالي ويخلق نزاعات إدارية.

- خطأ في تصنيف الصنف أو الوزن :يؤدي مباشرة إلى خسارة في الإيرادات المستحقة لالبلديات، والأخطر من ذلك، أنه يشوه البيانات الإحصائية للسوق، مما يعطي صورة غير حقيقية عن حجم وأنواع المنتجات الواردة، ويؤثر سلباً على دقة الدراسات والتخطيط الاستراتيجي.

5.2. أهمية الدقة في إدخال أرقام المركبات وأسماء التجار

في ضوء الآثار المتسلسلة للأخطاء، تبرز أهمية الدقة المطلقة في إدخال معلومتين أساسيتين: رقم المركبة واسم التاجر. فهاتان المعلومتان تشكلان حجر الزاوية في نظام المساءلة والرقابة بأكمله.

- رقم المركبة :هو المعرّف المادي الفريد الذي يربط الشحنة المادية الملموسة بالسجل الرقمي في قاعدة البيانات. بدونه، ينقطع هذا الرابط، ويصبح من الصعب إثبات أن السجل الرقمي يعود لمركبة معينة في حال وجود أي خلاف أو مخالفة. إنه أداة التتبع الأساسية.

- اسم التاجر/الوسيط :هو أساس المسؤولية المالية. فعملية تحصيل الرسوم البلدية تتم من خلال إصدار إشعارات ومطالبات مالية للوسطاء بناءً على كشوفات مبيعاتهم .أي خطأ في تحديد هوية الوسيط المسؤول عن البضاعة منذ البداية يعني أن عملية التحصيل ستفشل أو ستوجه إلى الطرف الخطأ، مما يؤدي إلى ضياع الإيرادات.

5.3. الضغوط الخارجية: تأثير تحديات السوق الأوسع على نظام القبان

لا يعمل نظام القبان في فراغ، بل يتأثر بشكل مباشر بالتحديات والظواهر السلبية التي تحدث في بيئة السوق الأوسع. هذه الضغوط الخارجية تضعف من قدرة النظام على تحقيق أهدافه، حتى لو كان مصمماً بشكل جيد من الناحية التقنية. من أبرز هذه التحديات:

- العمالة الوافدة المخالفة: كشفت حملات وزارة العمل عن وجود عمالة وافدة مخالفة تمارس أعمال الوساطة والبيع والشراء والدلالة بشكل غير قانوني داخل السوق .هذه الظاهرة تخلق "اقتصاد ظل" يعمل خارج السجلات الرسمية، ويصعب على نظام القبان تتبعه أو السيطرة عليه، حيث قد يتم تداول البضائع بأسماء وهمية أو خارج القنوات الرسمية.
- السرقات والتسول: يعاني السوق من مشاكل أمنية متكررة، بما في ذلك ما وصفه التجار بـ "سرقات منظمة" وتواجد أعداد كبيرة من المتسولين والأحداث، خاصة في ساعات الليل المتأخرة .هذه البيئة الفوضوية تضع ضغطاً كبيراً على الموظفين والأنظمة الأمنية، وقد تصرف انتباههم وتركيزهم عن مهام التدقيق الدقيقة، وتجعل من الصعب تطبيق الأنظمة بصرامة.
- حلقات التسويق غير الرسمية: إن وجود ما يعرف بـ "مميز واحد ومميز ثاني"، وهم وسطاء يقومون بشراء المحصول مباشرة من المزارع قبل عرضه في المزاد العلني داخل السوق ، يمثل ضربة مباشرة لمبدأ البيع بالمزاد الذي يفرضه القانون .هذا الأمر يجعل الأسعار التي تسجل رسمياً في المزادات غير معبرة عن القيمة الحقيقية للصفقات، مما يؤثر بشكل مباشر على دقة احتساب الرسوم التي تعتمد على نسبة مئوية من قيمة البيع، ويقوض شفافية السوق.

الجدول 5.1: تحليل تأثير التحديات الخارجية على نظام القبان

التحدي الخارجي	التأثير المباشر على عمليات القبان والرقابة	التأثير على أهداف النظام
العمالة الوافدة المخالفة	صعوبة التحقق من هوية التجار الحقيقيين، وجود معاملات خارج السجلات الرسمية.	تقويض المساءلة المالية، إضعاف القدرة على الرقابة الشاملة.
السرقات والتسول المنظم	خلق بيئة عمل فوضوية، إضعاف التركيز على مهام التدقيق، زيادة المخاطر الأمنية.	إعاقة تطبيق الأنظمة بفعالية، زيادة التكاليف التشغيلية الأمنية.
حلقات التسويق خارج المزاد	تشويه بيانات الأسعار المسجلة، جعلها غير ممثلة للقيمة الحقيقية.	خسارة في إيرادات الرسوم المئوية، تقويض مبدأ شفافية الأسعار والمنافسة العادلة.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

6.1. تقييم شامل لأثر النظام على كفاءة السوق وتنظيمه

بناءً على التحليل الميداني والتشريعي، يمكن تقييم أثر نظام الوزن والرقابة الحالي في سوق الخضار المركزي من خلال تحديد نقاط القوة والفجوات الرئيسية.

النتائج الإيجابية:

- كفاءة تشغيلية عالية: نجح النظام المحوسب في تحقيق قفزة نوعية في كفاءة العمليات عند مدخل السوق، حيث تم تقليص زمن تسجيل كل مركبة إلى ما بين 3 و 5 دقائق، مما يمنع الازدحام ويضمن تدفقاً سلساً للبضائع.
- تأسيس قاعدة بيانات مركزية: يوفر النظام سجلاً رقمياً لكل شحنة تدخل السوق، مما يشكل قاعدة بيانات أساسية لا غنى عنها للعمل المالي والرقابي والإحصائي لالبلديات.
- تحقيق إيرادات مالية: يساهم النظام بشكل مباشر وفعال في تحقيق إيرادات مالية كبيرة ومستدامة للأمانة، والتي تقدر بملايين الدنانير سنوياً، وتستخدم في تطوير السوق وتغطية نفقاته.

الفجوات ونقاط الضعف:

- الاعتماد المفرط على المدخلات الأولية: تكمن نقطة الضعف الرئيسية في أن سلامة النظام بأكمله تعتمد بشكل كبير على دقة البيانات التي يصرح بها السائق عند بوابة الدخول، مع وجود ضوابط تحقق محدودة وفورية في تلك المرحلة.
- تجزئة الجهود الرقابية: على الرغم من وجود عدة جهات رقابية داخل السوق، إلا أن عملها يبدو مجزأً وتفاعلياً أكثر من كونه استباقياً ومنسقاً. هناك غياب واضح لوحدة قيادة وسيطرة مشتركة توجه جهود التفتيش بناءً على تحليل البيانات.

- ضعف المناعة ضد التحديات الخارجية: النظام الحالي، رغم كفاءته الداخلية، يظل عرضة للتأثيرات السلبية الناجمة عن الفوضى في بيئة السوق الأوسع، مثل اقتصاد الظل الذي تديره العمالة المخالفة وحلقات التسويق التي تتجاوز المزادات الرسمية، مما يقوض أهدافه في الشفافية والعدالة.

6.2. مقترحات لتحسين العمل وتفادي الأخطاء

لمعالجة الفجوات المذكورة وتعزيز فعالية النظام، يمكن تبني مجموعة من التوصيات التقنية والإجرائية المتكاملة.

توصيات تقنية:

1. الربط التكاملي مع قواعد البيانات الوطنية: ربط نظام القبان بشكل مباشر مع قاعدة بيانات إدارة ترخيص السواقين والمركبات للتحقق التلقائي والفوري من صحة أرقام المركبات وبيانات المالك، مما يلغي احتمالية الخطأ البشري في هذا الجزء الحيوي.
2. استخدام تقنية التعرف الضوئي على الحروف :(OCR) تركيب كاميرات مزودة بتقنية (OCR) عند بوابات القبان لقراءة لوحات المركبات تلقائياً ومقارنتها بالرقم الذي يدخله الموظف. أي عدم تطابق يؤدي إلى تنبيه فوري، مما يضيف طبقة قوية من التحقق.
3. تطوير لوحة معلومات تحليلية :(Analytical Dashboard) إنشاء واجهة رقمية متقدمة للمديرين والمراقبين تعرض بيانات السوق بشكل حي ومبسط. يمكن لهذه اللوحة أن تستخدم خوارزميات بسيطة لتحديد الأنماط الغريبة، مثل انخفاض مفاجئ في كميات تاجر معين، أو ارتفاع نسبة الأخطاء لدى موظف محدد، مما يتيح اتخاذ إجراءات استباقية وموجهة.

توصيات إجرائية:

1. إنشاء وحدة رقابة مشتركة: تشكيل فريق عمل دائم وموحد داخل السوق يضم ممثلين عن البلديات، وزارة الزراعة، وزارة العمل، والجهات الأمنية. تعمل هذه الوحدة على تنسيق جهود التفتيش اليومية بناءً على تحليل البيانات الواردة من نظام القبان، بدلاً من الحملات المتفرقة.

2. تطبيق نظام التدقيق العشوائي الذكي: بدلاً من الاعتماد على العشوائية البحتة، يمكن استخدام النظام لاختيار مركبات للتدقيق الكامل بناءً على معايير محددة تزيد من فعالية الرقابة، مثل إعطاء أولوية للمركبات القادمة من مصادر غير معتادة، أو التابعة لتجار لديهم سجل مخالفات سابق، أو التي تظهر بياناتها تبايناً عن المعدل الطبيعي.

3. بروتوكول تسليم وتسلم إلكتروني بين الورديات: تطبيق سجل رقمي موحد ومُلزم لجميع الورديات، يتم من خلاله توثيق جميع الملاحظات الهامة والأحداث غير الاعتيادية، لضمان انتقال سلس للمعلومات واستمرارية في المتابعة الرقابية على مدار الساعة.

6.3. رؤية مستقبلية: نحو نظام إدارة سوق متكامل

إن التحديات التي يواجهها سوق الخضار ليست فريدة من نوعها، والعديد من المدن في المنطقة تتجه نحو تطوير أسواقها بشكل جذري. يمكن استلهام الأفكار من المشاريع الرائدة، مثل مشروع سوق "خزائن" المركزي الجديد في سلطنة.

تتمحور هذه الرؤية حول الانتقال من نظام قبان ورقابة منفصلين إلى منصة رقمية متكاملة لإدارة السوق (Integrated Market Management Platform) هذه المنصة تربط جميع أصحاب المصلحة (المزارع، الناقل، القبان، الوكيل، المشتري، والجهات الرقابية) في منظومة رقمية واحدة.

- التكامل الرقمي الكامل :يمكن للمزارع تسجيل محصوله إلكترونياً قبل وصوله، ويتم تتبع الشحنة عبر نظام تحديد المواقع (GPS) ، وعند وصولها يتم التعرف عليها تلقائياً عند البوابة.
- مكننة العمليات: استكمال جهود مكننة السوق لتشمل عمليات التحميل والتنزيل، واستخدام بوابات إلكترونية ذكية لا تسمح بدخول أو خروج المركبات إلا بعد استيفاء جميع المتطلبات الرقمية (مثل دفع الرسوم أو الحصول على تصريح خروج).
- الشفافية السعرية المطلقة: تحقيق الاقتراح الخاص بتركيب شاشات إلكترونية في جميع أنحاء السوق لعرض أسعار المزادات بشكل حي وفوري. والأهم من ذلك، إتاحة هذه البيانات على منصة عامة عبر الإنترنت، مما يمنح جميع المشاركين، من المزارع الصغير إلى المستهلك، رؤية واضحة وشفافة للأسعار، ويحد بشكل كبير من التلاعب ويعزز المنافسة العادلة.

في ظل هذه الرؤية، يتحول القبان من مجرد نقطة لوزن الشاحنات وتحصيل الرسوم إلى "العقل الرقمي" الذي يدير نبض السوق بأكمله، مما يعزز الكفاءة، والشفافية، والعدالة، ويسهم في نهاية المطاف في تعزيز منظومة الأمن الغذائي الوطني.

التوجيه بعد عمل هذه الدراسة (الفكرة النهائية)

بعد الانتهاء من إعداد هذه الدراسة الميدانية حول نظام الوزن والرقابة وآلية عمل القبان في تنظيم حركة البضائع داخل أسواق الخضار والفواكه المركزية، تبيّن مدى أهمية تطوير نظام الرقابة والوزن لضمان دقة عمليات البيع والشراء، وتحقيق العدالة بين التجار والمستهلكين، وتعزيز الشفافية في العمل اليومي داخل السوق المركزي.

توصي الدراسة بالاستمرار في تحديث أدوات الوزن، وتكثيف عمليات الرقابة، وتدريب الكوادر البشرية على آلية العمل الحديثة، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة السوق وحركة البضائع.

كما تؤكد الدراسة على ضرورة توثيق الإجراءات وتوحيدها لضمان الانسيابية والتنظيم الفعّال داخل الأسواق، مما يسهم في رفع جودة الخدمة المقدّمة من قبل بلدية الزرقاء ومديرية سوق الخضار والفواكه المركزي.

قائمة المصادر

- أمانة عمان الكبرى. (2024). *الأهداف*. سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه.
- بلدية الزرقاء، مديرية سوق الخضار والفواكه المركزي، تقارير داخلية وملاحظات ميدانية، 2025.
- أمانة عمان الكبرى. (2024). *الخدمات التي تقدمها دائرة السوق المركزي*. سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه.
- البلد نيوز. (2021، 30 ديسمبر) *تجار يشكون سرقات يومية وتزايد أعداد المتسولين في سوق الخضار المركزي*.

ISSN: 2732-3781

- جريدة عمان اليومية. (2024.) *75 بالمائة نسبة الإنجاز بالسوق المركزي الجديد للخضروات والفواكه بـ«خزائن».«*
- جريدة عمان اليومية. (2024.) *الإطلاع على سير الأعمال في سوق خزائن المركزي للخضروات والفواكه.*
- الحنيفات، خ. (2024.) *الحكومة تقر خطة لتنظيم سوق الخضار المركزي* .عمان نت.
- سلال. (2024.) *الصفحة الرئيسية.*
- صحيفة أثير الإلكترونية. (2023، 24 سبتمبر) *لتجار الخضروات والفواكه: سارعوا بحجز محلاتكم في السوق المركزي الجديد، فقريبا سيتم افتتاحه.*
- صحيفة الصحوة. (2024، 22 يوليو) *سوق سِلال يستقبل أكثر من 1100 براد منذ انطلاق عملياته التشغيلية.*
- عمون. (حوالي 2015) *كاميرات مراقبة جديدة في عمان.*
- مدار الساعة. (2017، 15 فبراير) *تركيب كاميرات مراقبة في سوق الخضار المركزي.*
- المهري، م. (2024.) *سوق "سلال" يمتلكه الصندوق العماني للاستثمارات البنية الأساسية "ركيزة ".* وكالة الأنباء العمانية.
- *نظام أسواق الجملة للخضار والفواكه رقم (129) لسنة 2016* .(2016) .وزارة الزراعة، المملكة الأردنية الهاشمية.

- *نظام سوق الجملة المركزي للخضار والفواكه في عمان لسنة 1966* .(1966) .الجريدة الرسمية.
- *نظام الموارد البشرية لأمانة عمان الكبرى* .(2024). موقع القانون الأردني.
- وكالة الأنباء العمانية. (2022، 19 يناير) .*توقيع الاتفاقيات المالية لمشروع سوق خزائن المركزي للخضروات والفواكه*.
- وكالة عمان جو الإخبارية. (2024) .*ضبط 33 عاملا وافدا مخالفا في السوق المركزي*.
- هلا أخبار. (2017، 5 ديسمبر) .*قائمة بسرعات 33 كاميرا وضعتها الامانة*.